آليات تعامل الدول الأوروبية مع الهجرة غير الشرعية

حنان أبو سكين *

تعد دول الاتحاد الأوروبى أكثر الوجهات التى يقصدها المهاجرون العرب والأفارقة. وتتبع إشكالية الدراسة من الفجوة بين إقبال عدد من الشباب على الهجرة غير الشرعية إلى الدول الأوروبية وبين مدى ترحيب تلك الدول بهم وقدرتها على تحمل العبء الاقتصادى والاجتماعى لهم. تناقش الورقة تلك القضية فى أربعة محاور أولها أهمية قضية الهجرة غير الشرعية للدول الأوروبية بعد الانتفاضات العربية، وثانيها أسباب سعى الدول الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، وثالثها الانقسام بين الأوروبيين فى رؤيتهم لقضية الهجرة، ورابعها ترتيبات أعضاء الاتحاد الأوروبى لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

مقدمة

قامت أغلب دول أوروبا بدءًا من النصف الثانى من القرن العشرين بعد الحرب العالمية الثانية باستقطاب الأيدى العاملة من الدول الإفريقية وذلك لما كانت تعانيه من نتائج الحرب، ومع تعرض الدول الصناعية الغربية بأوروبا لأزمة الطاقة (البترول) فى أواسط السبعينيات بدأت فى الاستغناء عن العديد من الأيدى العاملة ومواجهة تدفق المهاجرين بإغلاق حدودها[1]. وقد بدأت تظهر التناقضات المرتبطة بالمهاجرين الشرعيين ومزاحمتهم المواطنين الأصليين مع التوقيع على اتفاقية شنجن ١٩٨٥ التى تسمح بحرية التنقل لمواطنى الدول الأوروبية ودخولها حيز التنفيذ عام ١٩٩٥، ومن ثم بدأت أوروبا فى تشديد إجراءات الهجرة الشرعية من دول الجنوب إليها وفى الوقت ذاته مكافحة الهجرة غير الشرعية وإضفاء الطابع الأمنى على مواجهة تدفق المهاجرين غير الشرعيين.

* مدرس العلوم السياسية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الخامس والخمسون، العدد الثانى، مايو٢٠١٨ .

الجوانب المنهجية للدراسة

أ- المشكلة البحثية

تعد دول الاتحاد الأوروبى أكثر الوجهات التى يقصدها المهاجرون العرب والأفارقة وأهمها، وتعدت ظاهرة الهجرة غير الشرعية حدود بلدان المغرب العربى إلى دول المشرق العربى، وقد احتلّت مصر الترتيب السابع بين أعلى عشر جنسيات للمهاجرين المهربين عن طريق البحر إلى إيطاليا خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠١٥)، وفى عام ٢٠١٤ واحتلّت الترتيب الحادى عشر بين أعلى الدول المرسلة للمهاجرين غير الشرعيين إلى اليونان، والترتيب العاشر بالنسبة إلى مالطا. وتعتبر إيطاليا ومالطة واليونان معابر أساسية للهجرة غير القانونية من المشرق العربى إلى أوروبا[٢]. وفى السياق ذاته، تُطرح من آن لآخر قضايا تزايد العداء للمهاجرين مع صعود أحزاب اليمين الدينى التى تتبنى خطابات متطرفة مبنية على العرق والدين وكراهية الأجنبى، والمخاوف من ذوبان الخصوصيات والتمايز كما يحدث فى عدد من الدول الأوروبية كفرنسا وألمانيا والنمسا واليونان والدول الاسكندنافية[٣]. ومن جانب آخر، أظهرت نتائج الدراسات الميدانية التى أجراها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية أن الشباب يهاجر لعدم كفاية الدخل ومن أجل البحث عن فرصة أفضل للحياة الكريمة. وتنبع إشكالية الدراسة من الفجوة بين إقبال عدد من الشباب على الهجرة غير الشرعية إلى الدول الأوروبية وبين مدى ترحيب تلك الدول بهم وقدرتها على تحمل العبء الاقتصادى والاجتماعى للهجرة غير الشرعية. فما يحدث غالبًا هو فشل المهاجر غير الشرعى فى تحقيق طموحه وينتهى به الحال إلى الموت غرقًا قبل الوصول لأوروبا أو الاحتجاز والترحيل إلى بلده.

ب- تساؤلات الدراسة

تهدف الدراسة للإجابة عن بعض التساؤلات هى :

- كيف تتعامل الدول الأوروبية مع المهاجرين غير الشرعيين؟

- ما موقف الدول الأوروبية إزاء تدفق هذا الكم غير المسبوق من المهاجرين بطريقة غير مشروعة بعد الانتفاضات العربية؟
- ما الترتيبات التى تعقدها الدول الأوروبية مع الدول المتوسطية لمواجهة الظاهرة؟

ج- منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على التحليل الثانوى للأدبيات والدراسات المختلفة المتاحة بشأن موضوع الهجرة غير الشرعية بهدف الكشف عن ملامح السياسات الأوروبية إزاء الهجرة غير الشرعية فى ضوء مناقشة عدد من المحاور أولها أهمية قضية الهجرة غير الشرعية للدول الأوروبية بعد الانتفاضات العربية، وثانيها أسباب سعى الدول الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، وثالثها الانقسام بين الأوروبيين فى رؤيتهم لقضية الهجرة، ورابعها ترتيبات أعضاء الاتحاد الأوروبى لمكافحة الهجرة غير الشرعية. وقبل التطرق لتلك المحاور تلقى الدراسة الضوء على مفهوم الهجرة غير الشرعية.

تعريف الهجرة غير الشرعية

تعرف تلك الظاهرة بأنها خروج المواطن من إقليم دولته بطريقة غير مشروعة سواء من غير المنافذ المخصصة لذلك أو من منفذ مشروع ولكن بطريقة غير مشروعة مثل استخدام وثيقة سفر مزورة أو خروجه متخفياً[٤]. وفى ضوء تعدد التعريفات النظرية فإن الهجرة غير الشرعية هى التى يتوافر بها أحد المؤشرات الإجرائية التالية:

- دخول الشخص حدود دولة ما دون وثائق قانونية تفيد بموافقة هذه الدولة على ذلك. وغالبًا ما يتم ذلك بطرق التسلل عبر الطرق البرية الصحراوية أو الجبلية أو عبر البحار والمناطق الساحلية
- دخول الشخص حدود دولة ما بوثائق قانونية لفترة محددة وبقاؤه فيها إلى ما بعد الفترة المشار إليها دون موافقة قانونية مماثلة، كأن يكون غايات دخوله

للمرة الأولى السياحة أو زيارة الأقارب ثم المكوث والاستقرار فى الدول المستضيفة[٥] .

- دخول الشخص لحدود دولة ما فى سياق عملية منظمة من قبل جهات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية بغرض إيقاع الأذى بالسكان المقيمين والعمل على تهديد أمن الدولة لغايات سياسية أو اجتماعية وغالبًا ما يقترن هذا الشكل بعمليات الإرهاب[٦] .

يشهد الواقع فى أغلب الأحيان سفر اللاجئين والمهاجرين جنبًا إلى جنب، ويسلكون المسارات نفسها، ويستعملون أنظمة النقل نفسها أيضًا، ويلجأون كذلك إلى شبكات تهريب البشر، في محاولة لبلوغ البلد المقصود. وبذلك فهم يشكلون ما يُسمى حركات الهجرة المختلطة. إذا كان المهاجرون غير الشرعيين أشخاصًا يغادرون بلدانهم الأصلية لأسباب معظمها اقتصادية خالصة، سعيًا وراء التحسين المادى لحياتهم، فإنّ هذا الأمر يختلف عن اللاجئين الذين لا يختارون مغادرة بلادهم، بل يُضطرون إلى القيام بذلك. ولا يدخل المهاجرون غير الشرعيين فى نطاق وضع اللاجئين، وهم بذلك لا يحق لهم الاستفادة من الحماية الدولية المتعلقة باللاجئين ومن ثم، فإن الهجرة السرية أو غير الشرعية تحركها في أغلب الأحيان أسباب سوسيو- اقتصادية، فى حين نجد أن الأسباب السياسية هى الدافع لطلب اللجوء مثل اضطهاد الأقليات [٧] (ما يحدث مع مسلمى الروهينجا فى ميانمار على سبيل المثال). ويتركز اهتمام الدراسة التى بين أيدينا على الهجرة غير الشرعية للأسباب التالية :

١- أنها الظاهرة الأكثر وضوحًا فى شمال إفريقيا منذ سبعينيات القرن المنصرم، فغالبية المتدفقين وفق بيانات الدول الأوروبية هم مهاجرون غير شرعيين[٨].

٢- اختلاف المركز القانونى للمهاجر غير الشرعى عن اللاجئ.

٣- سعى الدول الأوروبية لضبط التدفقات البشرية العابرة للحدود دون تمييز بين المهاجرين غير الشرعيين أو اللاجئين فالمبدأ واحد كونهم مواطنين لدولة أخرى يجب التحكم فى دخولهم أوروبا لحفظ أمنها وسلامتها.

أولاً: أهمية قضية الهجرة غير الشرعية للدول الأوروبية بعد الانتفاضات العربية

أصبحت قضية الهجرة غير الشرعية تحتل أولوية قصوى سواء فى سياسات الدول الأوروبية كل على حدة، أو على مستوى الاتحاد الأوروبى كمؤسسة دولية. فقد ارتفعت ظاهرة الهجرة غير الشرعية بشكل غير مسبوق بعد أحداث الانتفاضات العربية فى ٢٠١١ نظراً لعوامل مختلفة أبرزها حالة الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسى بتلك الدول وتراخى قبضتها الأمنية على الحدود بدرجات مختلفة[٩]. وأدت المشكلات الاقتصادية كالبطالة وعدم القدرة على توفير العيش الكريم التى واكبت اندلاع الثورات لجعل الشباب -غير المعرضين للموت أو العنف فى هذه الحالة- للهروب من ضيق الحياة. من ناحية أخرى، شكل تمدد تنظيم "الدولة الإسلامية فى الشام والعراق" (داعش) فى ليبيا واقترابه من الحدود الأوروبية عامل خوف إضافى من أن يسهل ذلك سيطرة التنظيم المتطرف على البحر، ويمهد بذلك لتسلله إلى أوروبا أو التعرض لسفنها فى البحر المتوسط[١٠].

بناء على ذلك، كان عام ٢٠١٥ من أسوأ الأعوام على الاتحاد الأوروبى، نظرًا للأزمات التى هزت كيانه وشكلت تهديدًا لوجوده، منها أزمة المهاجرين غير الشرعيين والخطر الإرهابى. فقد عُقدت فيه ثلاث عشرة قمة أوروبية مقابل أربع قمم كانت تُعقد سنويًا فى الأعوام الماضية، وهو رقم يفسر حجم الأزمات التى يواجهها نظرًا إلى الانقسامات بين أعضائه[١١]. فى السياق ذاته، أعلنت الأمم المتحدة ومنظمة الهجرة الدولية أن مليون مهاجر غير

شرعى وصلوا إلى أوروبا فى العام ٢٠١٥، وهو رقم قياسى منذ الحرب العالمية الثانية[١٢].

استمرت الظاهرة فى الزيادة فقد أعلنت المنظمة الدولية للهجرة أن عدد المهاجرين الذين وصلوا إلى أوروبا عبر البحر المتوسط فى ٢٠١٧ قد بلغ ٩٥,٠٨٥ من الوافدين عن طريق البحر الأبيض المتوسط. وأكثر من ٧٥٪ منهم وفدوا إلى إيطاليا، بينما انقسم الباقون بين اليونان وقبرص وإسبانيا، وغرق ٢١١٢ مهاجرًا. أما على الصعيد العالمى، فقد تُوفى أربعة آلاف مهاجر أو فُقدوا فى عرض البحر، خلال عام ٢٠١٧[١٣].

ثانياً: أسباب سعى الدول الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

تتعدد الأسباب التى تجعل الدول الأوروبية تتخذ كافة السبل للقضاء على تلك الظاهرة وأبرزها:

- التوجس والقلق من كل ما هو غير أوروبى فى ضوء التضاد بين الإنسان الغربى المتحضر والإنسان الشرقى الذى ينعت بالمتخلف أو العنيف أو الإرهابى وغيرها من الصفات الدونية ، وتقوم بعض وسائل الإعلام بتكريس تلك الصورة السلبية[١٤].
- انشغال أوروبا بمشكلاتها، فقد صرح رئيس البنك المركزى الأوروبى "ماريو دراجى" إن أوروبا تحتاج إلى معالجة ارتفاع البطالة بين الشباب لحماية الديمقراطية والتماسك الاجتماعى والثقة العامة والعمل على وقف احتمالات استمرار نمو تلك المعدلات المرتفعة، لأن انقطاع خُمس الشباب تقريباً عن العمل قد يؤثر فى قدرة أوروبا على الابتكار، كما يعرضها لمخاطر فقدان الثقة فى المؤسسات العامة. وفقًا لبيانات مكتب الإحصاءات التابع للاتحاد الأوروبى "يوروستات" بلغ معدل البطالة فى منطقة اليورو فى أكتوبر ٢٠١٧ (٨,٨٪) وكانت جمهورية التشيك الأدنى فى معدل البطالة من بين الدول الأعضاء بنسبة (٢,٧٪)، ثم مالطا بنسبة (٣,٥٪) وتكاد تتساوى

معها ألمانيا (٣,٦٪)، أما أعلى نسبة للبطالة فكانت فى اليونان (٢٠,٦٪) وإسبانيا (١٦,٧٪)[١٥].

- ارتفاع التكلفة المالية التى تثقل كاهل الاقتصاد الأوروبى نتيجة الهجرة غير الشرعية مثل تأمين المأكل، والمأوى، وتكلفة المدارس وتعلم اللغة للمهاجرين إضافة إلى المساعدات المالية الشهرية وأيضاً تكلفة الترحيل[١٦].
- أصبح المهاجرون ينافسون السكان الأصليين فى فرص العمل لأنهم يقبلون بأعمال شاقة وأجور أقل وبالتالى أصبح هناك تفاوت كبير بين العرض والطلب مما ساهم فى ارتفاع البطالة.
- المخاوف الأمنية فقد أظهرت التحقيقات فى أغلب الهجمات الإرهابية التى شهدتها أوروبا مؤخرًا أن مرتكبيها أغلبهم من المهاجرين الذين تسللوا لأوروبا أو من مهاجرين مقيمين منذ فترة طويلة مما نستنتج من خلاله أن المشكلة تتمثل فى عدم اندماج المهاجرين الشرعيين فى المجتمعات الأوروبية[١٧].
- استغلال شبكات الاتجار بالبشر حاجة المهاجرين وفقرهم فى ممارسة الأعمال غير المشروعة كالمخدرات والدعارة والجريمة المنظمة علاوة على صعوبة ضبط هؤلاء المجرمين لأن أغلبهم لا يحملون أوراقًا لإثبات الشخصية مما يعنى صعوبة التعرف عليهم حالة ارتكابهم لجرائم وهذا أدى لارتفاع نسبة الجريمة فى المجتمعات الأوروبية[١٨].
- التداعيات الاجتماعية مثل تنامى الأحياء العشوائية وتدنى الخدمات الضرورية وانتشار الأمراض مثل الإيدز الملاريا والتهاب الكبد الوبائى لأن أغلب المهاجرين من بيئات فقيرة تتسم بالفقر والمجاعة والأمراض والأوبئة، وتدهور البيئة وأيضا مشكلة الهوية الثقافية وتراجع القيم والمبادئ الأصلية للدول الأوروبية وانتشار عادات غير مألوفة فى المجتمع الأوروبى مثل: التسكع، والبطالة والتسول بالإضافة لمشكلة ما يسمى بالزواج الصورى[١٩].

ثالثاً: الانقسام بين الأوروبيين فى رؤيتهم لقضية الهجرة

بالرغم من أن الدول الأوروبية الموقعة على "اتفاقية شينجن" قد ضمنت حق التنقل بين دولها فإن دولًا عديدة منها كانت قد اتخذت؛ مع تدفقات الهجرة الجديدة الكبيرة إلى دول الاتحاد الأوروبى ولا سيما بين العامين ٢٠١٤ و٢٠١٥ وبصفة منفردة، سياسات تقليدية قانونية ورقابية وتنظيمية صارمة لمكافحة الهجرة غير الشرعية والتشغيل السرى. وظلت السياسات الأوروبية تفتقد إلى التوحيد وتواجه عدة تناقضات وتطغى عليها الخلافات بين الشركاء الأوروبيين؛ وبرز ذلك على الخصوص فى رفض بعض الدول لحل تقسيم المهاجرين غير الشرعيين بين دول الاتحاد[٢٠]. يؤكد ذلك وصف رئيس مجلس الاتحاد الأوروبى دونالد توسك عام ٢٠١٥ كأسوأ الأعوام التى مر بها الاتحاد الأوروبى، بسبب غياب التضامن المطلوب حيال أزمة المهاجرين، مع رفض دول شرق وجنوب أوروبا استقبال مهاجرين مسلمين على أراضيها[٢١]، وأن كلاً من إيطاليا واليونان هما أكثر الدول الأوروبية تضرراً من الهجرة غير الشرعية بسبب موقعهما الجغرافى، ومن أكثر القضايا المثيرة للانقسام لدول الاتحاد الأوروبى البرامج الجديدة لإعادة توطين المهاجرين غير الشرعيين من دول حدودية مثل إيطاليا واليونان فى أنحاء الاتحاد [٢٢].

تكمن الإشكالية فى القدرة على الوصول لصيغة تسمح لها باحترام مبادئها العامة القائمة على تأمين ملاذ آمن لمئات آلاف المهاجرين، وتتماشى مع المبادئ العامة لحقوق الإنسان، وفى الوقت ذاته التحكم فى نسبة الوافدين وحفظ أمن الدول الأوروبية. ويمكن التمييز فى هذا الإطار بين تيارين أساسيين:

- **التيار الرافض للهجرة**

يرى أن المهاجرين يشكلون تهديدًا أمنيًا وثقافيًا لأوروبا ومن المستحيل إدماجهم فى الثقافة الأوروبية فالحل إعادتهم لبلدانهم، يركز ذلك التيار على العامل

الثقافى لتغطية التوجه العنصرى المعادى للمهاجرين. ولا ترغب كثير من الشعوب والمجتمعات فى الظهور بمظهر عنصرى معادى للآخرين وبالتالى تسعى للاختفاء وراء مبررات قد تبدو مقبولة فى ظاهرها لمعارضة الهجرة مثل الحديث عن الهجرة غير الشرعية أو الممارسات غير الليبرالية للمهاجرين أو العبء الاقتصادى والضغط على المرافق والخدمات العامة، وتضخيم المخاطر الناجمة عن قبولهم حتى فى ظل محدودية المؤشرات على ذلك، وربما يرون أن التطرف والإرهاب والعنف أحد نتائج سياسة التعددية والانفتاح على "من لا يستحق الانفتاح"[٢٣]، وفى هذا السياق ظهر مصطلح " أورابيا" Eurabia وقد صاغه بات ياور فى بدايات ٢٠٠٠ الذى يعنى التخوف من احتمال أن تصبح أوروبا عربية بفعل قبول المهاجرين العرب وبالتالى إضعاف الثقافة الأوروبية وتقويض مضاهاة أوروبا بالولايات المتحدة الأمريكية[٢٤].

فى الآونة الأخيرة، شهدت أوروبا صعوداً لأحزاب اليمين المتطرف واكتسابها قوة فى الانتخابات مثل حزب الجبهة الوطنية فى فرنسا، وحزب الحرية فى النمسا، وحزب جيوبيك فى المجر، وحزب الحرية فى هولندا، وربطت فى خطابها بين الأمن والهجرة ورأت صعوبة تحقيق المواءمة والانسجام بين سلوك المهاجرين والقيم الأوروبية سواء تعلق الأمر بأسلوب الحياة أو الثقافة السائدة، فتتجه تلك الأحزاب لتصوير المهاجرين كعدو للقيم الأوروبية المشتركة وأمنها المجتمعى[٢٥].

- **التيار المؤيد للهجرة**

يؤكد هذا التيار تواجد المهاجرين فى أوروبا لأهميتهم الاقتصادية واتساقًا مع القيم الأوروبية القائمة على احترام حقوق الإنسان، ويرى أن العنصرية ضدهم من شأنها أن تؤدى إلى ردود أفعال متطرفة من جانبهم. يدل على ذلك خروج مظاهرات لدعم المهاجرين وضد العنصرية فى مدن لندن وأثينا وبرشلونة وأمستردام وجنيف وغيرها[٢٦]. وإذا تطرقنا لألمانيا على سبيل المثال باعتبارها

دولة قائدة فى الاتحاد الأوروبى خاصة بعد خروج بريطانيا المزمع إتمامه (بريكست) نجد أنها أول دولة أوروبية تقوم بفتح حدودها وتستقبل المهاجرين على أراضيها، بعد كارثة الطفل السورى ايلان الكردى، الذى عثر عليه ميتًا عند السواحل التركية، لكن تبين بعد ذلك أن أجهزة الدولة الألمانية غير قادرة على استيعاب وتسجيل هذه الأعداد الوافدة[٢٧]. ويُفسر الاستقطاب الذى حدث فى ألمانيا أثناء الانتخابات التشريعية فى ٢٠١٧ بعوامل متعددة أبرزها سياسة أنجيلا ميركل فى استقبال المهاجرين خلال السنوات الأخيرة ، فقد فاز حزبها (الاتحاد الديمقراطى المسيحى) بصعوبة فى الانتخابات التشريعية وسط صعود اليمين المتطرف المعادى للهجرة مما ساعد بطريقة غير مباشرة الحزب القومى اليمينى، "حزب البديل من أجل ألمانيا" فى الحصول على ١٢,٦٪ من أصوات الناخبين فى نتائج الانتخابات، ليحتل بذلك المرتبة الثالثة بعد "الاتحاد الديمقراطى المسيحى" الّذى تترأسه ميركل و"الحزب الاشتراكى الديموقراطى" بزعامة مارتن شولتز، ويصبح أول حزب ينتمى إلى أقصى اليمين يحصل على تمثيل فى البرلمان فى تاريخ ألمانيا منذ الحرب العالمية الثانية ويطالب هذا الحزب المتطرف بإغلاق جميع المساجد وفرض حظر على الآذان، واعتماد إجراءات تضييقية على المهاجرين[٢٨].

أما المجر فقد شن رئيس وزرائها فيكتور أوروبان حملة ضد الهجرة والاتحاد الأوروبى ورفض المشاركة فى برنامج توزيع المهاجرين الذى يهدف إلى تخفيف الضغط على اليونان وإيطاليا مقابل مساعدات مادية، وذلك تحت مبرر الدفاع عن "الهوية المجرية"[٢٩] وذكر أنه " لن تكون هناك مناطق ينعدم فيها القانون فى المدن المجرية. ولن تكون هناك أعمال شغب ولا مخيمات تُشعل فيها النار ولن تكون هناك عصابات تطارد زوجاتنا وبناتنا" فى إشارة للمتحرشين من المهاجرين[٣٠]. وأيد زعيما بولندا وجمهورية التشيك موقف

المجر وسلوفاكيا المتمثل فى أن مجتمعاتهم الشيوعية السابقة لا يمكنها تحمل مهاجرين بأعداد كبيرة خاصة من المسلمين [٣١].

رابعاً: ترتيبات أعضاء الاتحاد الأوروبى لمكافحة الهجرة غير الشرعية

كانت قضية الهجرة من المجالات التى تخص كل دولة أوروبية على حدة وجزء من سيادتها، إلا أنه مع دخول اتفاقية ماستريخت المؤسسة للاتحاد الأوروبى حيز التطبيق أصبحت الهجرة أيضًا من اختصاص النظام الجماعى الأوروبى بتعزيز الإطار التعاونى والعمل المشترك. ويمكن معرفة ملامح ترتيبات وإجراءات دول الاتحاد الأوروبى كما يلى :

١- عقد الاتفاقيات المنظمة للهجرة

عقدت دول الاتحاد الأوروبى عدة اتفاقيات فيما بينها لتنظيم الهجرة ومن أهمها:

- **اتفاقية شنجن** (Schengen)

دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٩٥ من قبل دول البينيلوكس (هولندا، بلجيكا ولكسمبورج) وفرنسا وألمانيا، ثم اتسعت لتضم ٢٦ دولة أوروبية ألغت جواز السفر وضوابط الهجرة على الحدود المشتركة الداخلية بينهما مع وجود سياسة تأشيرات مشتركة[٣٢]. كانت الاتفاقية بمثابة المرتكز الثانى فى المشروع الأوروبى الحالم بتحقيق الوحدة الكاملة حيث تم فيها الاتفاق على ترتيبات وسياسات أمنية مشتركة وعلى إزالة الحدود بينها بشكل تدريجى. يكمن الهدف الأساسى لهذه الاتفاقية فى تسهيل هذه الدول للمواطنين حرية التنقل للبضائع والخدمات داخل رقعة الحدود الداخلية لفضاء شنجن. وجدير بالذكر أن فى عام ٢٠١٥ قامت بعض الدول الأوروبية منها ألمانيا والنمسا وسلوفاكيا بفرض رقابة على الحدود فى مواجهة تدفق المهاجرين، وتعليق العمل باتفاقية "شنجن" لحرية التنقل فى أوروبا[٣٣].

- **ميثاق الهجرة الأوروبى ٢٠٠٨**

يتضمن الميثاق الأوروبى بشأن الهجرة مبادئ توجيهية من خلال قوانين غير إلزامية للتحكم فى الهجرة القانونية ومحاربة الهجرة غير الشرعية من خلال القواعد الواردة فى الميثاق، فقد نص على أن المهاجرين الذين يقاومون الترحيل يمكن احتجازهم لفترة طويلة تصل إلى ١٨ شهرًا ومنعهم من الدخول من جديد إلى دول الاتحاد الأوروبى لمدة خمس سنوات لاحقة[٣٤].

- **اتفاقية دبلن**

أعلنت دول الاتحاد الأوروبى أنه منذ تاريخ ١٥ مارس ٢٠١٧، سيتم إعادة تفعيل اتفاقية دبلن بشكل كامل دون أى استثناء[٣٥]، وتهدف الاتفاقية إلى تحديد البلد العضو فى الاتحاد الأوروبى الذى دخل منه المهاجر فضلاً عن الحيلولة دون تقديمه طلبات لجوء إلى أكثر من بلد أوروبى ومنع تنقله باستمرار من بلد إلى آخر*، وذلك من خلال إدراج بصمات طالب اللجوء فى بنك للمعلومات لتحديد إذا ما كان تقدم بطلب لجوء فى دولة أوروبية أخرى، تضمن تلك الاتفاقية بقاء طالبى اللجوء فى مكانهم إلى أن تتوصل الدول أعضاء الاتحاد الأوروبى لاتفاقية حول آلية توزيع طالبى اللجوء بين تلك الدول، وسيتم إعادة أى شخص إلى الدولة الأولى التى لديه فيها بصمات حتى ولو كانت اليونان[٣٦].

تشهد الدول الأوروبية حاليًا خلافًا بشأن توزيع المهاجرين على الدول الأعضاء فى الاتحاد، وتبنى نظام الحصص الدائم لكل دولة وتتصدر ألمانيا والسويد الدول المؤيدة له لكن العديد من الدول فى وسط وشرق أوروبا تعارض ذلك. وفقًا لخطة عام ٢٠١٥، تم نقل مهاجرين غير شرعيين من دول أمامية

*غالبًا يقوم المهاجر غير الشرعى بتقديم طلب لجوء للحصول على عدة حقوق وتسوية أوضاعه القانونية بغض النظر عما إذا كان حقيقة مهاجر غير شرعى أو لاجئ وتقوم الدولة المستقبلة بفحص تلك الطلبات.

مثل اليونان وإيطاليا، إلى دول أخرى فى الاتحاد الأوروبى بموجب نظام حصص لكن المجر وبولندا وجمهورية التشيك رفضت استقبال أى عدد[٣٧]، ولجأت للقضاء لكن محكمة العدل الأوروبية رفضت الشكوى القضائية التى قدمتها تلك الدول[٣٨].

من زاوية أخرى، سعت الدول الأوروبية أيضًا إلى عقد مجموعة من **الاتفاقيات الثنائية** بينها وبين الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية مثل الاتفاق بين إسبانيا والمغرب ١٩٩٢، والشراكة بين الاتحاد الأوروبى والمغرب عام ٢٠١٣ فى إطار هذه الشراكة يلتزم الاتحاد الأوروبى بمساعدة المغرب على تعزيز قدراته على المستويات التشريعية والمؤسساتية والعملية فى كل المجالات المتصلة بالهجرة، بما فى ذلك الوقاية من الهجرة غير الشرعية وشبكات التهريب والاتجار بالبشر ومكافحتها[٣٩]، والاتفاقية بين إيطاليا وتونس فى إبريل ٢٠١١ وافقت تونس بموجبها على تسريع وتسهيل إجراءات العودة للتونسيين الذين وصلوا إلى إيطاليا بعد توقيع الاتفاقية[٤٠]، أما فى ليبيا فقد أصاب الرأى العام العربى والأوروبى صدمة عقب نشر صور وبيانات ووقائع تفيد بيع المهاجرين فى "أسواق النخاسة" بعضها يقع تحت نفوذ ميلشيات مسلحة[٤١] وتم الاتفاق على تفعيل اتفاقيتى ٢٠٠٨ و٢٠١٢ لمواجهة تحديات الهجرة والاتجار بالبشر بين إيطاليا وحكومة الوفاق الوطنى فى ليبيا (حكومة فايز السراج)[٤٢]، وجدير بالذكر أن مصر من أكثر الدول فى شمال إفريقيا التى تحظى باهتمام أوروبى كبير لمواجهة الهجرة غير الشرعية وقد يفسر ذلك بضخامة عدد سكانها؛ فقد صرح ديمتريس أفراموبولس مفوض الاتحاد الأوروبى لشئون الهجرة أثناء لقائه الرئيس عبد الفتاح السيسى فى مصر فى ١٦ ديسمبر ٢٠١٧ لتعزيز التعاون وتبادل المعلومات فى قضية الهجرة غير الشرعية أن "الدور الذى قام به الرئيس فى حماية مصر من اضطرابات كثيرة، ساهم بدوره فى الحفاظ على أمن المتوسط وأوروبا[٤٣]". ويعول الاتحاد الأوروبى أيضًا على

تركيا فى مواجهة الظاهرة فقد توصل الجانبان فى ١٨ مارس٢٠١٦ إلى اتفاق ينص على إعادة جميع المهاجرين الجدد غير الشرعيين الذين يصلون إلى اليونان اعتبارا من ٢٠ مارس إلى تركيا على أن يوطن فى الاتحاد الأوروبى مهاجر سورى واحد يقيم فى تركيا مقابل كل مهاجر سورى يعاد إليها مقابل تقديم مساعدات مالية لتركيا وتسريع الإجراءات الخاصة بالسماح للمواطنين الأتراك بالسفر الى الدول الأوروبية دون تأشيرة(٤٤).

٢- إعادة صياغة سياسة الجوار

أطلقت المفوضية الأوروبية فى ٢٤ مايو ٢٠١١، حوارا حول الهجرة والتنقل والأمن مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط ويرتكز على عدة عناصر هى الدعم المالى للدول الشريكة، وفتح الأسواق أمام منتجاتها وجعل هذه المنتجات تنافسية بمواصفات السوق الداخلية الأوروبية، وتنقل الأشخاص وتقنين حركات الهجرة واللجوء والعمال(٤٥).

٣- عقد المؤتمرات المشتركة مع دول المتوسط

عقدت العديد من المؤتمرات واللقاءات التى ضمت الدول الأوروبية، والدول المتوسطية فى الشمال والجنوب لبحث قضية الهجرة غير الشرعية مثل مؤتمر الرباط فى عام ٢٠٠٦ وأقر الربط بين المساعدات والتنمية، ومكافحة الهجرة غير المشروعة بتعزيز الرقابة عند الحدود، واتفاقيات إعادة المهاجرين، ومؤتمر باريس ٢٠٠٨ الذى أكد على تنظيم تدفق موجات الهجرة على ضوء الحاجة إلى الأيدى العاملة فى دول الاتحاد الأوروبى، والمؤتمر البرلمانى الإفريقى بالرباط ٢٠٠٨ وحاول أن يضع إطارًا قانونيًا لقضية الهجرة، على الرغم من التوصيات التى صدرت إلا أن سياسات مكافحة الهجرة التى انتهجتها أوروبا ركزت على المنظور الأمنى وإقامة مراكز احتجاز، والترحيل القسرى، وتشديد مراقبة الحدود(٤٦).

لقد حظيت قمة فاليتا فى نوفمبر ٢٠١٥ بأهمية كبيرة فقد جمعت أوروبا مع الدول الإفريقية التى تمثل مصدرًا وعبورًا للمهاجرين إلى أوروبا وذلك من خلال تعهدات أوروبية بالمساعدة فى علاج الأسباب الجذرية لظاهرة الهجرة، من خلال آلية الصندوق الأوروبى لفاليتا بتمويل يصل إلى ١,٨ مليار يورو، كما تم تعزيز التعاون بين دول الاتحاد الأوروبى من خلال نظام توزيع المهاجرين وتحمل المسئولية الجماعية، وإنشاء وكالة الحدود وخفر السواحل بالإضافة إلى توقيع الاتفاق مع تركيا – السابق الإشارة له – والذى أسفر عن الحد من معدلات الهجرة من خلال مسار البلقان(٤٧).

٤- إنشاء مؤسسات مكافحة الهجرة غير الشرعية

يأتى فى مقدمة تلك المؤسسات ما يلى :

- **الشرطة الأوروبية (اليوروبول)** (EUROPOL)

أنشئت بموجب معاهدة ماستريخت وهى منظمة مسئولة عن تنسيق التحركات، ودعم فرق البحث المشتركة وتبادل المعلومات بين أجهزة الأمن الأوروبية فى مختلف المجالات التى تهدد الأمن الأوروبى، حيث يتعين على كل دولة عضو أن تعين وحدة وطنية للاتصال بين سلطاتها المتخصصة واليوروبول.

- **الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود (فرونتكس)** (FRONTEX)

أصدر المجلس الأوروبى قرارًا بتشكيلها وبدأت العمل فى ٢٠٠٥ مهمتها حراسة الحدود لا سيما ساحل البحر المتوسط وتطوير نظام الحراسة على الحدود الخارجية من خلال تنسيق عمليات مشتركة للدول الأعضاء. وتمتلك الوكالة العديد من الأدوات مثل الطائرات المروحية والطائرات الصغيرة والبواخر ومجموعة من الشاحنات المجهزة بمعدات لمكافحة الهجرة غير الشرعية كالرادارات المتحركة والكاميرات الحرارية وأجهزة الترصد وكشف دقات القلب عن بعد(٤٨).

- **الكلية الأوروبية للشرطة** (CEPOL)

هى جهاز يتبع الاتحاد الأوروبى تم تأسيسها عام ٢٠٠٥، تجمع هذه الوكالة كبار مسئولى أجهزة الشرطة فى أوروبا، وهى لا تتمتع بصلاحية التدخل الميدانى المباشر فى مجال تهريب المهاجرين إلا أنها تقدم إسهامًا فعالاً من خلال شبكة تعليمية إلكترونية تقدم المعلومات لأجهزة مراقبة الحدود(٤٩).

- **قوات الأوروفورس:** (Euro Force)

تتكون القوات الأوروبية الخاصة من قوات برية (Euro Force) وأخرى بحرية (Euro Mar Force) وهى قوة خاصة يمكنها التدخل براً وبحراً لاعتبارات أمنية تقررها القيادة العامة لها وتتكون قيادتها من قادة القوات البرية والبحرية فى فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال. وتتحدد مهمتها فى حماية أمن واستقرار الحدود الجنوبية لأوروبا.

٥- الدعم المالى للأعضاء

زاد الاتحاد الأوروبى من الدعم المالى لأعضائه وتحديدًا الدول التى تواجه تدفقات مرتفعة من المهاجرين غير الشرعيين مثل اليونان وإيطاليا من خلال صندوق الهجرة والإدماج، وصندوق الأمن الداخلى. بالفعل تم تخصيص مبلغ ١٩٨ مليون يورو للمنظمات اليونانية والمشاريع المنفذة، بالتشاور الوثيق مع السلطات اليونانية(٥٠).

٦- الإجراءات الخاصة بكل دولة أوروبية

إلى جانب السياسات المشتركة تقوم كل دولة أوروبية منفردة بعدة إجراءات مثل الترحيل للمهاجرين غير الشرعيين، وإنشاء مراكز احتجاز خاصة بالمهاجرين غير الشرعيين الذين يتم القبض عليهم قبالة السواحل الأوروبية بما فيهم الأطفال غير المصحوبين ويتم احتجازهم لحين ترحيلهم لبلدانهم. وتنتقد بعض المنظمات الحقوقية المعاملة غير اللائقة فى حق المحتجزين وفق شهادة الصليب الأحمر ومفوضية شئون اللاجئين(٥١).

خاتمة

إجمالاً، اقترحت المفوضية الأوروبية خطتها بشأن ملف الهجرة فى سبتمبر ٢٠١٧، وأبرز ما جاء بها هو تحقيق التضامن بين الدول الأوروبية وإعادة توزيع الأشخاص المؤهلين من المهاجرين غير الشرعيين لتخفيف الضغط على اليونان وإيطاليا، وأن تقوم المفوضية الأوروبية بتقديم الدعم المالى لأعضاء الاتحاد الأوروبى الملتزمين بإعادة توزيع المهاجرين، وخلق بديل مشروع وآمن من خلال توفير الحماية فقط لمن يستحقون، وسيتم جلب ٥٠ ألف من أكثر الأشخاص ضعفًا خلال العامين القادمين، السماح لمنظمات المجتمع المدنى بتقديم جهود المساعدة لتوطين المهاجرين وفق القوانين الداخلية للدول الأعضاء، وزيادة معدلات إعادة المهاجرين غير الشرعيين لأوطانهم، وتقوية الشراكة مع دول شمال إفريقيا(٥٢).

يلاحظ على مجمل تلك الإجراءات أنها تقصر معظم الاتفاقيات على الدول الواقعة على ضفتى البحر المتوسط ولم تنتقل إلى كل دول الاتحاد الأوروبى، فمثلاً مالطا رفضت إنقاذ المهاجرين فى البحر ولا تسمح للسفن الحاملة للمهاجرين الذين تم إنقاذهم الدخول إلى مرافئها(٥٣). كما أن غالبية المشروعات الأوروبية التى طرحت لمكافحة الهجرة غير الشرعية تقوم على الحلول الأمنية. إن التوجه الأوروبى بشأن الهجرة واضح فأوروبا تريد هجرة انتقائية وشرعية تلبى احتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية(٥٤)، وتنظر للهجرة غير الشرعية باعتبارها مخالفة للقوانين وغير مرغوبة، ونظرا لأنها تكبدها الأعباء والخسائر الأمنية والاقتصادية والاجتماعية. وتتجه دول الاتحاد الأوروبى إلى الاستمرار فى فرض إجراءات مراقبة أمنية مشددة لضبط الحدود فى العام ٢٠١٨. وبعد عامين من أزمة المهاجرين التى أحدثت انقسامًا شديدًا بين دول الاتحاد الأوروبى، لا تزال الخلافات بين قادة التكتل مستمرة بشأن أسلوب التعامل مع المهاجرين، كما أن الإجراءات الأوروبية التى عرقلت

انطلاق المهاجرين من شمال تونس والمغرب من خلال اتفاقيات أمنية مع هاتين الدولتين جعلت المهاجرين يتوجهون إلى أماكن انطلاق تكون بعيدة عن رقابة الأمن وحرس السواحل. ومازالت أعداد من يغرقون فى البحر مرتفعة، ومن ثم ينبغى على الدول الأوروبية تكثيف عمليات الإنقاذ البحرية، وأن تعمل على طول مساحة البحر المتوسط، وأن تمول عملياتها من قبل جميع دول الاتحاد الأوروبى، علاوة على مساعدة دول المتوسط على إحداث استقرار سياسى حقيقى مستند لإجراءات ديمقراطية وعدم التدخل فى شئونها أو مساندة تيار سياسى معين، فالتنمية والاستقرار هما المفتاح الحقيقى لمواجهة الظاهرة. ويمكن تشجيع الاستثمار واسع النطاق فى قطاعات الصناعة والصناعة التحويلية فى دول جنوب المتوسط لما ينطوى على ذلك من فتح مجالات العمل.

المراجع

١- ميثاق أوروبى للهجرة ، ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٨

https://www.turess.com/assabah/14917

٢ - سميحة نصر، الملخص التنفيذى: الهجرة غير الشرعية للشباب المصرى، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية واللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الهجرة غير الشرعية والمجلس القومي لحقوق الإنسان، ٢٠١٦. منشور على الموقع

https://www.elwatannews.com/news/details/1450190

٣- حنان أبو سكين، هل تنجح التعددية الثقافية فى معالجة قضايا الأقليات والمهاجرين؟، مجلة آفاق سياسية، المركز العربى للبحوث والدراسات، العدد ٢٨، ابريل ٢٠١٦، ص ٥٨.

٤- حمدى شعبان ، الهجرة غير المشروعة الضرورة والحاجة ، أكاديمية الشرطة ، ص ٤.

http://www.policemc.gov.bh/reports/2011/June/22-62011/634443719863269791.pdf

٥- عبد الله على، الجهود الدولية لمكافحة الهجرة غير المشروعة، مجلة الشريعة والقانون، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد ٦٥، أبريل ٢٠١٦، ص ١٨٣.

٦- خديجة بتقة، السياسة الأمنية الأوروبية فى مواجهة الهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير غير منشورة، سكرة، جامعة محمد خيضر، ٢٠١٤، ص ٣١.

٧- نبيل زكاوى، جيو سياسية الهجرة السرية بحوض البحر الأبيض المتوسط: أبعاد الظاهرة وخلفيات الاقتراب الأوروبي، سياسات عربية، العدد ١٩، مارس ٢٠١٦، ص ٢٥.

٨ - محمد مطاوع، الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة الاشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربى، العدد ٤٣١، يناير ٢٠١٥، ص ٢٢.

٩ – أزمة المهاجرين: جنة أوروبا تتحوّل إلى جحيم، ٢٨ سبتمبر ٢٠١٧.
https://meemmagazine.net

١٠- فرص وإشكاليات أوروبية في مكافحة الهجرة عبر المتوسط، جريدة الحياة، ١١ يوليو ٢٠١٥.

١١- أزمة اللاجئين تهدد بتغيير وجه أوروبا، ٢ يناير ٢٠١٦.
http://elaph.com/Web/News/2015/12/1064402.html

١٢- مليون لاجئ نصفهم سوريون وصلوا إلى أوروبا في ٢٠١٥، ٢٢ ديسمبر ٢٠١٥
http://www.dw.com/ar2015
أجمعت تقارير عدة للأمم المتحدة والبنك الدولى على تزايد أعداد المهاجرين بشكل غير مسبوق عام ٢٠١٥ لمزيد من التفاصيل انظر أيضًا:
بيان مفوضية اللاجئين ومفوضية حقوق الإنسان ومنظمة الهجرة وممثل الأمين العام المعني بالهجرة الدولية والتنمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
http://www.unhcr-arabic.org/5594dcdd6.html
http://www.worldbank.org/en/topic/migrationremittancesdiasporaissues

١٣- International Migration in Numbers, International Organization for Migration,6 January 2018
https://egypt.iom.int/international-migration-numbers

١٤- زهير سوكاح، صورة الشباب العربى اللاجئ فى الصحافة الألمانية: مثال مجلة "دير شبيغل"، المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، مجلة عمران، العدد ٢١، صيف ٢٠١٧، ص ١٠٧.

١٥- Unemployment statistics, October 2017.
http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Unemployment_statistics

١٦- الهجرة غير الشرعية ونتائجها على أوروبا، ١٧ ديسمبر ٢٠١٧.
/https://arabic.sputniknews.com

١٧- هجمات دامية شهدتها أوروبا منذ بداية الألفية، ٢٤ مارس ٢٠١٧.
http://www.bbc.com/arabic/world-39362924

١٨- باسم راشد، هل تُهدد التيارات القومية المتطرفة النموذج الأوروبى؟، مجلة السياسة الدولية، ١٣ ديسمبر ٢٠١٦.
http://www.siyassa.org.eg/News/11906.aspx

١٩- مبارك إدريس طاهر الدغارى، مخاطر الهجرة الغير شرعية من إفريقيا إلى أوروبا والسياسات المتخذة لمكافحتها، بنى غازى، المجلة الليبية العالمية، العدد الثامن – يوليو٢٠١٦ ، ص ١٠.

٢٠- أزمة المهاجرين: جنة أوروبا تتحوّل إلى جحيم ، ٢٨ سبتمبر ٢٠١٧.
https://meemmagazine.net

٢١ – أزمة اللاجئين تهدد بتغيير وجه أوروبا ، ٢ يناير ٢٠١٦.
http://elaph.com/Web/News/2015/12/1064402.html

٢٢- أوروبا وأزمة اللاجئين، ١٩ أكتوبر ٢٠١٥.
https://annabaa.org/arabic/rights/3897

٢٣- محمد بن جماعة، التعددية الثقافية ومفهوم الهوية المتعددة الأبعاد، ورقة مقدمة لمؤتمر للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكرى المفاهيم والتحديات، الرياض، جامعة الملك سعود، ٢٠٠٩، ص ٣٧.

٢٤- Fishman, Joel, Eurabia: A New Geopolitical Concept, Jewish Political Studies Review, Vol. 19, No. 3/4 , 2007, p. 187.

٢٥- خديجة بتقة، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٤ .

٢٦- اتفاق المهاجرين الأوروبي التركى يدخل حيز التنفيذ، ٢٠ مارس ٢٠١٦.

http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/03/160319_migrant_deal_comes_into_effect

٢٧- أزمة اللاجئين تهدد بتغيير وجه أوروبا، ٢ يناير ٢٠١٦.
http://elaph.com/Web/News/2015/12/1064402.html

٢٨- النتائج النهائية المؤقتة لانتخابات البوندستاغ الألماني ٢٠١٧، ١٧ أكتوبر ٢٠١٧.
https://www.bundestag.de/ar/election

٢٩- المجر: انزلاق إلى اليمين المتطرف وخلافات مع الاتحاد الأوروبى، ٢٤ نوفمبر ٢٠١٧.

http://arabic.euronews.com/2017/11/24/what-s-behind-budapest-s

٣٠- رئيس وزراء المجر يتعهد بمقاومة سياسة الاتحاد الأوروبي «المضللة» بشأن الهجرة، ٢٩ فبراير ٢٠١٦.

https://ara.reuters.com/article/worldNews/idARAKCN0W10ZO

٣١ – ما الذى يقترحه المسؤولون الأوروبيون لمواجهة أزمة اللاجئين في ٢٠١٨؟٢١ ديسمبر ٢٠١٧

/http://arabic.euronews.com/2017/12/21

٣٢- تأشيرة الدول الأوروبية (Schengen)

https://uksacb.org/page/schengen

٣٣- اتفاقية شنغن تعليق حرية التنقل في أوروبا في انتظار قرار حول اللاجئين، ١٤ سبتمبر ٢٠١٥.

http://www.france24.com/ar/20150914

٣٤ – ميثاق لإغلاق أبواب أوروبا في وجه المهاجرين، ٨ يوليو ٢٠٠٨.

https://assahraa.ma/journal/2008/65593

٣٥- The EU in 2016 General Report ,5 January 2018,p66.

http://publications.europa.eu/webpub/com/general-report-2016/en/#chapter0

٣٦- اتفاقية دبلن مازالت تثير الكثير من الجدل داخل الاتحاد الأوروبى، المركز الأوروبى لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات ، ٧ ديسمبر ٢٠١٧.

https://www.europarabct.com

٣٧- الخلاف حول توزيع حصص المهاجرين يزداد حدة قبيل قمة الاتحاد الأوروبي، ١٤ ديسمبر ٢٠١٧ .

http://www.france24.com/ar/20171214

٣٨- خطة أوروبية لاستقبال ٥٠ ألف لاجئ، ٢٨ سبتمبر ٢٠١٧.

http://www.bbc.com/arabic/world-41423648

٣٩- شراكة جديدة بين المغرب والاتحاد الأوروبي من أجل تدبير أفضل للحركية والهجرة، ٠٧ يونيو، ٢٠١٣.

http://www.maroc.ma/ar

٤٠- اتفاقية تعاون تونسية إيطالية لمواجهة الهجرة غير الشرعية، ٧ أبريل ٢٠١١.

http://arabic.people.com.cn/31663/7342497.html

٤١- ليبيا والاتحاد الأوروبي مواجهة الهجرة عبر المتوسط بسياسة الشيكات، ٣١ أغسطس ٢٠١٧.

http://www.dw.com/ar

٤٢- إيطاليا تعلن تفعيل اتفاقيات مكافحة الهجرة مع حكومة السراج، جريدة الشرق الأوسط، ١٠ يناير ٢٠١٧.

٤٣- جريدة اليوم السابع ، ١٦ ديسمبر ٢٠١٧.

٤٤- تفاصيل الاتفاق الأوروبى التركى بشأن إعادة المهاجرين، ١٨ مارس ٢٠١٦.

https://arabic.rt.com/news/815441

٤٥- الاتحاد الأوروبى يعيد صياغة سياسة الجوار، ٢٦ مايو ٢٠١١.

http://almilafalarabi.over-blog.com/article-74731951.html

٤٦- مبارك إدريس طاهر الدغارى، مرجع سابق، ص ١٥.

٤٧- نائلة جبر، مصر ومكافحة الهجرة غير الشرعية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، الملف المصرى ، العدد ٣٠ ، فبراير ٢٠١٧ ، ص ٨.

٤٨- فريجة أحمد وآخرون، الآليات المعتمدة من قبل الاتحاد الأوروبى لمواجهة الهجرة غير الشرعية، مجلة المفكر، العدد الثانى عشر، مارس ٢٠١٥، ص ص ١٩٢-١٩٣ .

٤٩- خديجة بتقة، مرجع سابق، ص ٨٦.

٥٠- The EU in 2016 General Report ,5 January 2018,p 73.
http://publications.europa.eu/webpub/com/general-report-2016/en/#chapter0

٥١- أوروبا منقسمة حول استضافة اللاجئين، ٢٧ ديسمبر ٢٠١٧.

D8%http://dalil.org/

٥٢- Commission presents next steps towards a more effective stronger, and fairer EU migration and asylum policy, 27 September 2017

http://europa.eu/rapid/press-release_IP-17-3406_en.htm

٥٣- سياسة الاتحاد الأوروبى فى مواجهة الهجرة غير الشرعية، ٢٤ أبريل ٢٠١٧.

https://www.politics-dz.com

٥٤- خديجة بتقة، مرجع سابق، ص ٧٦ .

Abstract

EUROPEAN COUNTRIES MECHANISMS OF DEALING
WITH ILLEGAL IMMIGRATION

Hanan Abouskien

European Union countries are the most important destinations for Arab and African immigrants. The phenomenon of illegal migration has spread. The research referes to the gap between the number of young people seeking illegal immigration to European countries, and how these countries welcome them and the European ability to afford economic and social burden.

The Paper discusses this issue in four subtitles: First, the importance of illegal immigration to European countries after the Arab uprisings. Second, why the European countries do efforts to combat illegal immigration. Third, the division among the Europeans in their perspective about immigration. Fourth, European countries mechanisms to combat illegal immigration.